ندوة عن المحكمة العسكرية

عقدت في فندق الحبتور، بدعوة من أمم للتوثيق والأبحاث وهيا بنا، وبدعم من الاتحاد الاوروبي، ندوة بعنوان سبعون عاما على المحكمة العسكرية: ثم ماذا؟.
وتحدث رئيس هيا بنا وأمم لقمان سليم، مشيرا الى أن هذا اللقاء جزء من مشروع توثيقي بحثي باشرته مؤسستا أمم وهيا بنا منذ عام 2014، بدعم من الاتحاد الأوروبي، وأن الدعوة إلى هذا اللقاء ليست استجابة لإلحاحات ظرفية ولو أن السجال السياسي المحتدم حول المحكمة العسكرية سبب إضافي لمتابعة التفكير في محل هذه المنظومة القضائية من الحياة اللبنانية.

وأوضح سليم كيف تطورت مقاربة أمم وهيا بنا لموضوع القضاء العسكري، على مر المشروع، من كونها مقاربة حقوق إنسانية تقليدية إلى البحث عن جواب للسؤال البسيط المركب معا: كيف تعايشت كل العهود اللبنانية، من الاستقلال إلى يومنا الحاضر، مع مؤسسة تنتج عدالة ينعقد الإجماع على أنها غير مطابقة لمواصفات المحاكمة العادلة فضلا عن عيوبها الأخرى؟.
وتوزعت أعمال اللقاء على ثلاث جلسات، فتحدث في الأولى منها كل من المحامي سميح بشراوي ممثلا نقابة المحامين في بيروت والمدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني الدكتور وائل خير. وخلال الثانية تحدث المحامي مازن حطيط عن تجربته كمحام ميداني ولا سيما خلال تظاهرات الحراك المدني. أما الجلسة الثالثة والأخيرة فعرض خلالها المحامي هاني المرعبي لاقتراح القانون الذي تقدم به وزير العدل المستقيل اللواء أشرف ريفي، تلاه المحامي نزار صاغية الذي علق على هذا الاقتراح.
وتخلل اللقاء عرض لمقتطفات من الفيلم الذي أعدته أمم وهيا بنا عن المحكمة العسكرية تحت عنوان حتى إشعار آخر - قصص قصيرة من سيرة المحكمة العسكرية في لبنان 1945 2015.